التسامح.. بين التأصيل الإسلامي والتأطير الغربي

مبارك بن خميس الحمداني

قدم الباحث محمد أحمد عواد في مقالته المنجزة حول «منطلقات التسامح عند الفلاسفة المسلمين» محاولة لنبش جذور التسامح ومبادئه الكبرى كما جاءت في أدبيات الحضارة العربية الإسلامية، منطلقاً من الرد على بعض الفرضيات القائلة بابتعاد هذه الحضارة تاريخيا عن مسألة التسامح. حيث ينطلق عواد من مقاربة وتحليل «الراهنية التاريخية والاجتماعية» التي ساهمت في تبلور هذا المفهوم في الكتابات الأولى لكل من جون لوك وفولتير وكانط في أعقاب أحداث القرن السادس عشر. مشيراً إلى طبيعة الحروب الدينية وصراع الكنيسة وإرهاصات وجود الطوائف الدينية بضراوة في أوروبا، سلط الضوء أكثر لبروز نقاشات «التسامح» التي ارتبطت بشكل أو بآخر بمسألة فصل الدين عن الدولة الذي جاء نتاجاً حقيقيا لدرس التعصّب والدمار في أوروبا.

وبحسب مدافعة عواد فإنّه على الرغم من عدم وجود صراع بين الدين والدولة في التاريخ الإسلامي وبروز علاقة «التعايش والإندماج» إلا أنّ ذلك لا يعني إلغاء المناقشة التنقيبية عن مفهوم التسامح في التراث العربي الإسلامي الذي كان حاضراً كأساس لبنية الدولة في اندماجها وتعايشها مع الدين في صيرورة حضارية متناغمة.

ونحن نسير إلى ما سار إليه عواد فبعد الصراع بين الكاثوليكية، وبين الذين تمردوا من طوائف المفكرين والفلاسفة على مفاهيم الكنيسة الضيقة، (التي كانت تتحكم فى الحياة الثقافية والفكرية منذ العصور الوسطى، وحتى القرن الخامس عشر على الأقل)، نتجت عن هذا الخلاف مجموعة رفعت شعار «التسامح» لحل هذه المشكلات ولكن التسامح هنا جاء كمشروع واضح مؤطر المعالم وبصيغة مباشرة بكافة أبعادها الفكرية والمؤسسية، وبذلك تكون قد خرجت مجتمعاتهم من الجلد الديني الضيق، إلى رحابة (الحوار الثقافي والسياسي) الذي يعتبر ركيزة التسامح الأولى الذي نجمت عنه التطورات التاريخية الموضوعية التي حدثت فى أوروبا، بعد هذه الفترة، ولكن بالعودة إلى بدايات حركات التسامح نجد أنّه بدأت تتسرب إلى أوروبا قبل ذلك موجات من الفكر الأرسطي عبر الترجمات العربية التي وضعها الفلاسفة المسلمون، وعلى رأسهم ابن رشد، حيث تغير الاتجاه الأوروبي على أسس عقلانية.

يطوف بنا عواد بعدها مناقشاً اشتقاق كارل بوبر للمبادئ الثلاثة للتسامح من تعريف فولتير له. وهي مبدأ «قد أكون أنا على خطأ وقد تكون أنت على صواب.»ومبدأ «عبر تفاهمنا حول الأمور بشكل عقلاني قد نصل إلى تصحيح بعض أخطائنا.»ومبدأ «إذا تفاهمنا على الأمور بشكل عقلاني، قد ندنو معًا من الحقيقة.»وللبحث عما يماثل هذه المبادئ من الجذور الأولى لفكرة التسامح عند الفلاسفة المسلمين يشير عواد إلى كون الكندي صاحب الفضل الرئيس في التأسيس للمسألة في سياقها الفلسفي. وباستعراض تراثه ومناقشاته الفلسفية يتضح للباحث أنّ قضية التسامح كانت تستند لديه على خمسة مبادئ أساسية وهي: البحث عن الحقيقة لذاتها، ومبدأ أنّ الحقيقة لا يحيط بها رجل واحد، ولم يحط بها جميعهم. ومبدأ أنّ الكل معرض للخطأ، ومبدأ أنّ الوصول إلى الحقيقة يتطلب جهود الجميع، ومبدأ التسامح ضروري لتحقيق التقدم.

إن ثمة دلالات فلسفية في تراث الكندي توصلنا إلى مسلمة أنّه كان يعد التسامح الوسيلة الأمثل لتقدم المعرفة وهي ما يعتبر اليوم «التسامح الفلسفي بمعناه الحديث» وقد ظهر في عدة أدبيات فلسفية لعل أبرزها ما سطره الفيلسوف ابن رشد.

فظاهرة التسامح عند ابن رشد مثلا تظهر جلياً حينما يلوم الغزالي على كونه لا يحاول أن يتفهم موقف الخصم (المعتزلة والفلاسفة الذين حكم الغزالي على آرائهم بالخطأ واتهمهم بالإتيان بالشناعات)،بل يحكم بفساده دون اعتبار المقدمات التي أدت اليه. حيث يقول: :»إن من العدل أن يقام بحجتهم في ذلك ويناب عنهم، إذ لهم أن يحتجوا بها...»

ومن الدلائل المهمّة التي تؤكد على ركائزية التسامح في التراث العربي الإسلامي انطلاق مجموعة من الفلاسفة إلى تطوير منهج المناظرة القائم أساسًا على مبادئ التسامح الخمسة، والمناظرة في صورتها المنهجية شكل من أشكال المناقشة العقلانية الهادفة للاقتراب من الحقيقية. ولم يكتف التراث العربي الإسلامي وجهد الفلاسفة في تأطيرها كمنهاج للوصول للحقيقة بل أوجب أخلاقياتها المحققة للتسامح الفلسفي فيها ومنها ما ذكره الجويني في آدابها أنه - أي المتناظر- «متى علم من خصمه قصد الحق وطلب الصواب والهداية.. مكّنه من إيراد جميع ما يريد إيراده...». ويقول أيضًا: «وعليهما جميعا أن يصبر كل واحد منهما لصاحبه في نوبته، وإن كان ما يسمعه منه شبه الوسواس؛ لأنّهما متساويان في صعد المناوبة، فمن لم يعبر منهما لصاحبه فقد قطع عليه حقه».

هذا على الصعيد الفلسفي، أمّا على الصعيد العلمي فإنّ قضية التسامح تجلت في تراث الكثير من العلماء من أبرزهم ابن الهيثم وجابر بن حيان والجاحظ والرازي والطغرائي. فجابر بن حيان يقول: «فإنّ العجب والتكبر لا يتركهم ينتفعون ولا ينفعون، وليس كذلك شرط العلماء...»

وعلى المستوى الأخلاقي فقد كانت المناقشة الأخلاقيّة للتسامح في تراث العرب المسلمين جلية واضحة وتترسخ جذورها تحديداً مسكوية والماوردي. فمسكوية يناقش التسامح بكونه فضيلة من جملة الفضائل التي يفترض بالإنسان التمتع بها، والتسامح في تراثه فضيلتان :السماحة والمسامحة، وكلاهما أحد أشكال السخاء. وكلاهما من العفة التي هي من كبرى الفضائل عند مسكويه.

أمّا الماوردي فيقدم المعالجة الأخلاقيّة للتسامح في ضوء ربط فضيلة التسامح بالمروءة «التي هي حلية النفوس وزينة الهمم. والتي تنقسم عنده إلى شرطين أساسين شروط المروءه في النفس وهي «العفة والنزاهة والصيانة.»، والمروءة في الغير وشروطها «المؤازرة والمياسرة والإفضال». والتسامح كما يظهر لنا في تراث الماوردي يتبلور في شكلين أساسيين: الأول: العفو عن الهفوات. والثاني: المسامحة في الحقوق، فالعفو عن الهفوات بحسب الماوردي واجب عقلا، والتسامح واجب دينا وأدبا وحكمة وشعرا. «وإذا كان الإغضاء حتما، والصفح كرما، ترتب بحسب الهفوة، وتنزل بقدر الذنب، والهفوات نوعان صغائر وكبائر».

إننا حين نتحدث عن مسكوية والماوردي تحديداً فنحن نتحدث عن فترة تأسست فيها الظروف الموائمة لبروز «مذهب فكري إنسني»، فالقرن الرابع الهجري وبالتحديد عهد البويهيين كان مساحة رحبة ازدهرت فيها العقلانية الفلسفية المستلهمة من الإغريق واتخذت على المستوى اللغوي والأسلوبي صيغة «أدب الفلاسفة، وفلسفة الأدباء». كما يتحدث عنها أركون في نزعة الأنسنة وإن كان أركون يقف معارضاً لوجود مفهوم التسامح في التراث العربي الإسلامي.

ومن القضايا الركائزية في استعراض تراث التسامح. مسألة التسامح الديني سواء كانت بين الأديان المختلفة أو داخل الدين الواحد. حيث أشار عواد في مقالته إلى أنّ مناقشة القضيّة تختلف من طرح فيلسوف لآخر اعتمادًا على وجهة النظر التي يستخدمها من الدين. ولقد تعرض فلاسفة الإسلام إلى مسألة التسامح الديني. وكان من أبرزهم أبو الحسن العامري الذي يقول: «إذا كان العقل المختص بالجوهر الإنسي هو أن يعرف الحق ويعمل بما يوافق الْحَقّ، فمن الواجب أن يكون أكمل الناس أغزرهم عرفانا للحق، وأقدرهم على العمل بما يوافق الحق». ونجد أنّ العامري ينطلق في مطارحته من أساس مهم وهو أنّ الكل معرض للخطأ، وعلينا أن نسعى إلى الحقيقة بقدر طاقتنا.

وفي معالجته لقضية التسامح بين الأديان يقدم العامري الأديان الستة الإسلام واليهودية والمسيحية والمجوسية والصابئة والشرك، مقارناً بينها وفق محددات أربعة «اعتقاداتها وعباداتها ومعاملاتها ومزاجرها «ويذهب إلى أنّ الواجب على كل من أحب أن يكون عارفا بفضل الملة الحنيفية على الملل الآخر، أن يقيس واحدًا واحدًا بما اشتملت عليه منها بالذي هو نظيره من المرتب تحت الأديان الأخر، وبحكم عقله في التمييز بين الأشرف والمشروف.

إننا نجد في طرح العامري البعد السايكولوجي والاجتماعي في مناقشة قضية التعصب الناتجة عن اللاتسامح الديني فهو يشير إلى أنّ الجدل هو الطريق إلى اتخاذ المواقف العدائية بين الفئات المختلف وبالتالي خلق موقف العصبية التي هي الداء العضال الذي يستخف بالأحلام الراجحة ويستأصل النعم المتأثلة.

وفي الخلاصة فإنّ مقالة عواد تطرح في كواليسها بعداً منهجياً وابتسمولوجيا عميقا في التساؤل عن التسامح ومرجعيته والتفكير فيه بين مفهومه الحداثي وتجلياته التاريخيه والحضارية وراهنيتها السوسيولوجية وهذا ما يؤول إليه التفكير أيضا في قضايا مشابهة كالديمقراطية والحداثة وأسئلتها وما تطرحه راهنا من تحد وإشكالات وقضايا على مستوى العقل العام المجتمعي.

إننا نجد أن وقائع التاريخ العربي الإسلامي تشكل في مجملها تربة خصبة لتأصيل واستنبات الكثير من قيم ومفاهيم الحداثة المعهودة. مما لا يجعلها فقط رديفة للغرب ومرتبطة بسياقات وراهنية مكانية محددة، وهذا هو الإمكان الحقيقي للإمساك بلحظات (حداثية) في تاريخ الفكر العربي والتراث الإسلامي، كعقلانية وحرية المعتزلة. والتسامح العقلي عند ابن رشد. والأنسيين في القرن الرابع الهجري أمثال مسكويه والتوحيدي والجاحظ.

mu7k20@gmail.com